الدرس الثاني: مفهوم الإقليمية (القديمة-الجديدة)

- **أهداف الدرس:**

- التعرف على نشأت وتطور الإقليمية (التقليدية/ الجديدة)، ومحاولة تعريف الإقليمية بصيغتها القديمة والجديدة، وإبراز سمات وأسباب ظهور الإقليمية الجديدة، وبيان الفرق بين الإقليميتين، وتوضيح إيجابيات وسلبيات الإقليمية الجديدة، وفي الأخير التعرف أيضا على مفاهيم أخرى قريبة من الإقليمية.

- **أسئلة الدرس:**

- كيف نشأت وتطورت الإقليمية (التقليدية/ الجديدة)؟

- ما هو تعريف الإقليمية "الصيغة التقليدية/القديمة؟

- ما هو تعريف الإقليمية الجديدة ؟ وما هي سماتها؟ وما أسباب ظهورها؟ وما الفرق بينها وبين الإقليمية التقليدية؟ وهل هناك ايجابيات وسلبيات للإقليمية الجديدة؟

- هل هناك مفاهيم أخرى قريبة من الإقليمية؟

- **عناصر الدرس:**

تابع للمحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسات الإقليمية

1- نشأة وتطور الإقليمية

2- تعريف الإقليمية "الصيغة التقليدية/القديمة"

3- تعريف الإقليمية الجديدة

3-1- تعريف الإقليمية الجديدة

3-2- سمات الإقليمية الجديدة

3-3- أسباب ظهور الإقليمية الجديدة

3-4- الفرق بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة

3-5- إيجابيات وسلبيات الإقليمية الجديدة

4- مفاهيم أخرى قريبة من الإقليمية (الإقليمية السياسية، السياسة الإقليمية، الأقاليمية الأقلمة والتأقلم)

تمهيد:

ترتبط المعارف المنظمة ارتباطا وثيقا بالمفاهيم ذات الدلالة الاصطلاحية المتعارف عليها بين المتخصصين في هذه المعارف أو المعنيين بها، وتكتسب المفاهيم – باعتبارها تمثل أدوات معرفية ومفردات لغة هذه المعارف، أو بعبارة أخرى لهجة التخاطب بين المشتغلين بهذه المعارف- مدلولات قاطعة الدلالة ومحددة المضمون، ومن ثم فلا سبيل إلى

الانصراف عن استخدامها في مواضعها أو إلى عدم الالتزام بها أو التقيد بمدلولاتها الاصطلاحية، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى الوقوع في حالة من الفوضى المصطلحية، الأمر الذي يمثل خطرا بعيد الأثر وعميق التأثير في تلك المعارف التي تنتمي إليها هذه المفاهيم، باعتبار أن هذه المعارف تمثل أطرا معرفية نظرية أو تجريدية تقوم على مجموعة من المفاهيم والحقائق المتسقة والمتساندة.

كما يهدف هذا التأصيل النظري إلى محاولة الإلمام بأهم النظريات والمدارس والمفاهيم والمصطلحات، التي سيتم توظيفها خلال هذا الدرس، خاصة إذا علمنا أن المفاهيم المستعملة، هي من بين المفاهيم الأكثر انتشارا في دراسة العلاقات الدولية، وكون الدرس يدخل ضمن الدراسات الإقليمية، والتي تعد مستوى تحليلي إلى جانب دراسات تحليل النظام الدولي.

1- نشأة وتطور الإقليمية: الدراسات الإقليمية بمعناها العلمي وكمستوى للتحليل في العلاقات الدولية هي مفهوم حديث، لم تتناولها الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات، وفي محاولة لتطوير أساس علمي يبين مختلف "مصادر التفسير" (Sources of explanation) في العلاقات الدولية، شهدت فترة الخمسينات والستينات ثورة عميقة مست مجالات الدراسات المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية، من حيث مناهج البحث ومن حيث الموضوعات التي تتناولها، ومن حيث الأطر النظرية المتداولة بظهور ما يعرف بـ"المدرسة السلوكية (behavioral school)، حيث بعد قرابة نصف قرن من سيطرة "النموذج الدولاتي" ومع إخفاق "النموذج التعددي" في الخمسينات، وفي تحويل أجندة البحث في علم العلاقات الدولية عن اهتماماتها الأنطولوجية، فإن ظهور "المنظور السلوكي" استطاع إحداث تحول جدي لكن على المستوى المنهجي، التي كانت بمثابة نقطة الضعف الرئيسية في "البراديمات السابقة"، وهكذا تبنى المنظور السلوكي نزعة علمية متطرفة موضوعها التعددية في شقها المتعلق بالمصالح لا القيم، أي ذلك التعدد الذي يقبع تحت مظلة التوافق حول المنطلقات والأسس بين جل المصالح الاقتصادية المتعارضة.

وتعنى السلوكية بما يمكن ملاحظته، وهي تشمل مختلف العلوم الاجتماعية، من علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد وعلم السياسة...في المجال السياسي، أراد التصور السلوكي أن يكون رد فعل على علم السياسة التقليدي، وعلى التصور المؤسسي، فالقضية تتمثل في طرح المشاكل السياسية بمفهوم السلوك الملاحظ والذي يمكن ملاحظته.

أي أن السلوكيين وجهوا ثورتهم المعرفية ضد "علم السياسة التقليدي" الذي يعتمد المنهج التاريخي والمغالي في واقعيته حسب ديفيد إيستون (David Easton)، وهو واقع الحال أيضا في

العلاقات الدولية حيث اعتبر السلوكيون الواقعيون الذين تمسكوا بنزعتهم المنهجية التاريخية خصوما للنزعة العلمية السلوكية.

ولقد بدأت دراسة السلوك السياسي (behaviorism) بالفعل في فترة العشرينات والثلاثينات، وكان هدف السلوكيين إضفاء الطابع العلمي على العلوم السياسية، واستخدموا من أجل ذلك تقنيات الحساب الكمي، لاسيما التقديرات الكمية الرياضية، كما استخدموا أيضا أساليب استطلاع الرأي والتحقيقات والمقابلات والنماذج وتحليل المضمون والتحاليل الإحصائية وغيرها من الحسابات الكمية.

ونشير هنا أن السلوكيين بدءوا العمل على المناطق، والاهتمام بالقضايا التي تعتبر أكثر حيوية للسياسة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية وفرت أموال لتنفق على الأبحاث المهتمة بالتحديات الفكرية التي واجهت سياستها الخارجية، وهو ما مهد العمل أمام السلوكيين، لكن بعد ذلك انتشرت الأبحاث السلوكية في الجوانب الأخرى وخاصة توظيف مجموعة من مفاهيم جاهزة لعلوم أخرى، ارتبطت بالمنهج التجريبي لبناء نماذج تفسيرية في العلاقات الدولية مثل: القوة (Power)، البنية (Structure)، الوظيفة (Function)، الاتزان (Equilibrium)، النسق (System)، الصراع (Conflict)، الاتصال (Communication) التكامل (Integration، اتخاذ القرار (Decision–making)، وحاول السلوكيون الوصول إلى نظريات عامة وشاملة تفسر العلاقات الدولية، وأهمها نظرية النظم لمارتن كابلان (Morton Kaplan)، وما قدمه كل من سينجر وويتش. ولكن أن بعد تعذر ذلك توجهوا إلى التركيز على بعض المشكلات والقضايا: الوظيفية، التكامل الإقليمي، أسباب الحروب، الأوضاع الملائمة للردع... والمواضيع الأخرى المتعلقة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ونجح بعضهم بالتوصل إلى نظريات جزئية، ومن أمثلتها: تأثير العوامل الجغرافية لـ" هارولد (Harold) ومارغريت سبروت (Margaret.s)، الوظيفة ديفيد ميتراني (David Mitrany)، التكامل الإقليمي لأرنست هاس (Ernst Haas).

كما يمكن إرجاع جذور الدراسات الإقليمية وأصولها الفكرية إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، حيث لم تحظ هذه الدراسة، باعتبارها نظما فرعيا للنظام الدولي المسيطر، بالاهتمام الواجب طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيث ركزو منظرو العلاقات الدولية المحدثون على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولية بصفة أساسية، وتعاملوا مع الإقليمية، كما يقول كانتوري وسبيغل، كجزء من دراسات المناطق Area studies دون مقارنة بعضها بالبعض الآخر، وفي أحيان أخرى اهتم البعض من أمثال جوزيف ناي بدراسة الدراسات الإقليمية من منظور المنظمات الإقليمية.

وعليه يمكن إرجاع جذور الدراسات الإقليمية في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية Regionalism أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية، وأي المنهاجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من اقترح تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها، كما يرجع أصول نشأة الدراسات الإقليمية إلى دراسة موضوع التكامل Integration بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائلها الأساسية، وصدرت في هذا المجال دراسات عديدة حول شروط التكامل الإقليمي وأنماطه ومراحله.

وإلى جانب هاذين المصدرين الفكريين لنشأة الدراسات الإقليمية، فإن هناك عوامل وأحداث وتطورات أخرى ساعدت في نشأة وتقوية مدرسة النظم الإقليمية في العلاقات الدولية، يأتي في مقدمة هذه التطورات بروز القطبية الثنائية كنمط مسيطر على النظام الدولي، وتفجر الحرب الباردة وما ترتبت عليها من استقطاب في العلاقات الدولية بين القوتين العظميين (الاتحاد السوفياتي سابقا، والولايات المتحدة الأمريكية) فقد أسفر مسعى هاتين القوتين وتسابقهما على مناطق النفوذ، دون تعمد، عن تشكل العديد من النظم الإقليمية.

وهناك آخرون يرجعون أسباب ظهور هذه الدراسات الإقليمية إلى الدوافع التالية:

– الدافع الأمني والذي يتمثل في حاجة الدول للأمن، خاصة بعد بروز سياسة الاستقطاب الثنائي وسعي كل من العملاقين إلى الحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم.

– الدافع السياسي والاقتصادي ويتمثل في رغبة قادة مجموعة من الدول إنجاز مصالح مشتركة، لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم عن طريق اتحاد سياسي أو اقتصادي.

– المتغيرات الدولية وتتمثل في سعي الدول المتوسطة أو الصغيرة، وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية، في ظل التسلسل الهرمي الدولي لموازين القوى في العالم.

– صعوبة إدراك واقع العلاقات الدولية من خلال التركيز على مستوى النظام الدولي ما أدى بالمنظرين للتركيز على مستوى التحليل الإقليمي.

كما يرى كل من شان بريسلن وريتشارد هيغوت وبن راسموند أن عوامل أساسية ثلاث كانت وراء بروز النقاش المبكر حول الإقليم والإقليمية خلال خمسينات وستينيات القرن الماضي:

– النقاش الذي كان سائدا آنذاك حول استمرارية الدولة الوطنية كآلية للحكم الإنساني الفعال والسلمي.

– النمو والتشكل التاريخي للعلوم الاجتماعية وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية

– ظهور مخططات ومشاريع التكامل الإقليمي.

في البداية كانت المواجهة بين العملاقين على المسرح الأوربي، واستخدم كل منهما الأداة الاقتصادية والأداة العسكرية لخلق مناطق النفوذ، وأسفرت عن إنشاء حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وإنشاء السوق الأوربية المشتركة (الاتحاد الأوربي حاليا) بفضل مشروع مارشال الأمريكي الذي استهدف إعادة بناء أوربا وتعميرها بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة محاولات التغلغل السوفيتية، ثم إنشاء مجلس المعونة الاقتصادية (الكوميكون)، وبعد أوربا كان التوسع في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والوسطى لإنشاء عديد من الأحلاف والتكتلات، بدرجات مختلفة من الولاء والتبعية للقوتين العظميين، بحيث بات من تصنيف النظم الإقليمية في عقدي الخمسينات والستينات، حيث احتدمت الحرب الباردة إلى ثلاثة أشكال رئيسية هي : نظم إقليمية محتكرة أو تابعة، ونظم إقليمية توازنية أو محل تفاهمات، ونظم إقليمية بمثابة مناطق نفوذ مفتوحة للصراع والتنافس بين واشنطن وموسكو. إن مجمل هذه التطورات النظرية والسياسية، أظهرت ما أسماه الباحث "باري سويتز (Barry M. schutz) بـ"نظرية الإقليم"،(Region theory)، كما طورها "كرازنر (Krasner) و"جيرفز" (Jervis) و"أوسلر هامبسون (Osler Hampson) وغيرهم من الباحثين، الذين وضعوا الأسس النظرية للنظم الإقليمية.

ويمكن الحديث عن أجيال من الإقليمية طبقا لما قدمه هتني Hettne وآخرون تتمثل في:

*الموجة الأولى: The first wave: 1945 –1985: مرت بمرحلتين:

–المرحلة الأولى: من 1945–1965: بانتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت مجموعة من المؤسسات في طليعتها منظمة الأمم المتحدة واتفاقية الغات GAAT ونظام بريتون وودز، وهي مؤسسات وجدت لمنع الثورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أخذت العالم إلى حرب 1939، وقد بدأت الإقليمية في هذه الفترة من المركز إلى المحيط، وهنا يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المنظمات الإقليمية:

*منظمات متعددة الأغراض مثل جامعة الدول العربية 1945، منظمة الدول الأمريكية .

*تحالفات أمن مثل:الحلف الأطلسي1949، حلف وارسو.

*مؤسسات أساس تكوينها العامل الاقتصادي مثل: المؤسسات الأوروبية المبكرة والتي تطورت لاحقا.

– المرحلة الثانية: 1965 –1985: بدخول الحرب الباردة عقدها الثالث أدى لحدوث نشاط إقليمي متميز أين حدث تغير في بيئة الأمن الإقليمي، وتميزت ببناء الدول النامية لمؤسسات ذات أهداف أمنية بحتة ولهذا كان من السهل التمييز بين هذه المرحلة وسابقاتها.

ما لمسناه عند مراجعتنا للأدبيات الصادرة خلال الموجة الأولى والثانية للإقليمية هو تعامل تلك الأدبيات مع الإقليمية من منظور المنظمات الإقليمية كما فعل الأستاذ جوزيف ناي أو من خلال عمليات التكامل الإقليمي مثل ما فعل ارنست هاس كما أن نظريات التكامل الإقليمي وخصوصا منها الوظيفية والوظيفية الجديدة تعاملت آنذاك بشكل واسع مع عملية التكامل الأوربي التي انطلقت مع جماعة الفحم والفولاذ عام 1951 من جهة أخرى تمت السيطرة على عمليات التعاون الإقليمي من قبل الحكومات وتأثرت بشكل كبير بالمصالح الوطنية، الإقليمية القديمة ظهرت في سياق نظام دولي ثنائي القطبية فرض منطق الحرب الباردة على عملية الأقلمة ليس في أوربا فحسب ولكن أيضا في مناطق أخرى أين بدأت عمليات التكامل الإقليمي تأخذ مجراها.

ولكن على العموم عرفت وحددت الأقاليم من لدن الإقليمية القديمة في سياق بيئة الحرب الباردة " بشكل خرائطي" كما تم التعامل معها في غالب الأحيان على أنها معطاة سلفا، وسابقة للبحث تقودها سياسة معينة وهياكل مؤسساتية/إدارية أو تمت الإشارة إليها كترتيبات تكامل إقليمية على الرغم من وجود بعض الخلافات بخصوص المعايير المستخدمة في تعريفها، الإقليم في سياق الإقليمية القديمة كان محددا ومعرفا بعوامل مادية وملموسة مثل العامل الجغرافي والاعتمادية المتبادلة وهو ما أدى بأن وصف بعضهم ذلك بـ "لعبة الصور المتقطعة" التي تفترض وجود وحدات قارية منفصلة، وثابتة ومحدودة جدا ويوضح التعريف الذي قدمه "جوزيف ناي" ذلك بتركيزه على الترابط الجغرافي والاعتمادية المتبادلة في تعريفه للإقليم حين كتب معرفا إياه على أنه" عدد محدود من الدول مرتبطة معا بترابط جغرافي واعتمادية متبادلة" وهو نفس الطرح الذي سبقه إليه كل من لويس كانتوري وستيفن سبيغل حين اعتبرا الأقاليم "مناطق من العالم تضم إليها دولا متقاربة جغرافيا، تشكل، في الشؤون الخارجية، وحدات مترابطة بشكل متبادل"، بلا شك، برزت المجموعة الأوربية خلال هذه الحقبة من الإقليمية كمثال بارز للإقليم الذي تجاوز تلك المحددات التقليدية وطور نفسه عبر بناء هوية إقليمية خاصة، مشكلا من مدى واسع من العوامل على غرار العامل الجغرافي، تكامل اقتصادي وتكامل سياسي وتقارب معياري تشريعي من ناحية أخرى.

***<u>الموجة الثانية :The second wave</u>** 1985 – ليومنا هذا:

التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد فترة 1985، أثرت على ظاهرة الإقليمية أين صارت أكثر تعقيدا وتنوعا من الموجات الإقليمية السابقة، وهو ما عرف بالإقليمية الجديدة، وهي ما يعرف أيضا بالموجة الجديدة الثانية للأقاليم والإقليمية، إذ مع أواخر ثمانينات وأوائل تسعينيات، القرن الماضي، حصل انبعاث هائل للترتيبات الإقليمية القديمة، تزامنا مع ظهور أخرى جديدة، في أجزاء مختلفة من العالم، فظهرت في إفريقيا السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا الكوميسا 1994COMESA، الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي "السادك SADC" 1992، وفي

الأمريكتان ظهرت منظومة تكامل أمريكا الوسطى "سيكا SICA" 1991، السوق المشتركة للجنوب "ميروسور MERCOSUR"، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا NAFTA" 1994، مجموعة ريو 1987، رابطة تكامل أمريكا اللاتينية "لايا LAIA" . كما ظهر في آسيا رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا– المحيط الهادئ "أبيك APEC" 1989، المنتدى الإقليمي لآسيان ARF 1994، منظمة التعاون الاقتصادي إيكو ECO 1985، رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي "سارك SAARC" 1985، في أوربا كان الموعد مع كل من منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود "بسيك BSEC" 1992، مبادرة وسط أوروبا "ساي CEI" 1989، رابطة الدول المستقلة "سيس CIS " 1991، كما لم يشذ الشرق الأوسط عن هذه الموجة فظهر كل من مجلس التعاون الخليجي GCC 1981، واتحاد المغرب العربي AMU 1989.

هذا الكم الهائل من الترتيبات الإقليمية، رافقه بروز مجموعة من الأدبيات التي تناولت ظاهرة الإقليمية في السياسة العالمية، وهو ما أدى إلى محاولات إضافية لتعريف الإقليم وتحديد أهم ملامحه ومعالمه، فظهرت بذلك أعمال كل "لويز فاويست"، و"أندروهاريل"، عام 1995، "أندروغامبل"، و"أنتوني باين"، عام 1996، "لاك"، و"مورغان" 1997، "والتر ماتلي " عام 1999، "وريتشارد ستابز"، و"جيوفري أندرهيل" عام 2000، "ماري فاريل"، و"جور نهيتن"، و"لاك فان لانجينهوف" عام 2005، "فريدريك سادريوم عام 2003 وغيرهم.

الموجة الحالية للإقليمية يمكن النظر إليها من زاوية قدرتها على المساهمة بفعالية في إيجاد حلول للمشاكل العالمية من منظور إقليمي، بدلا من النظر إليها كإجراء حمائي كما كان عليه الحال مع الإقليمية القديمة. الإقليمية الجديدة تعرف بشموليتها وتعدد أبعادها، إذ تمثل مختلف الترتيبات الإقليمية استجابة جماعية للحد من خطر التهديدات البيئية المشتركة، والأزمات الأمنية عبر الوطنية، فعلى العكس من الإقليمية القديمة حدت نهاية الحرب الباردة من تأثيرات النظام الدولي الثنائي القطبية على ديناميات الأمن الإقليمي أين قاد تصدع نظام الثنائية القطبية إلى استعادة السيادة الإقليمية مثلما قادت إلى ظهور قوى إقليمية عديدة تسيطر على مناطقها الجغرافية.

هذا الاتجاه المتجدد، والعالمي النطاق، من الإقليمية، لم يقتصر فقط على المنظمات والبنى الإقليمية بين الدول، بل على العكس من ذلك، اتجاه متعدد الأبعاد والتعقيدات، يتضمن تشكيلة غنية ومنوعة من الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية التي تلتقي ضمن شبكات غير رسمية تعمل على مستويات مختلفة من النظام العالمي.

تعتقد "فاوست" أن الأفكار في القدم بشأن الأقاليم المعرفة على أساس جغرافي، والإقليمية القائمة على الدولة، قد فسحت المجال لفهم "أكثر ميوعة وأكثر اتساعا وتمددا"، يهدف "لأسر

الطبيعة الجديدة ونطاق المجالات الإقليمية– التي تتنافس فيها الدول مع مجموعة كبيرة من الفاعلين الآخرين لقيادة السياسات والفضاءات الإقليمية"، وهذا يعني التحرك إلى ما وراء الجغرافيا، ما وراء الدول، للنظر فيما وراء التعريفات الضيقة من أجل فهم جديد للعمل الإقليمي.

دراسات الموجة الثانية للإقليمية مهيمن عليها من قبل الدارسين البنائيين وما بعد البنيويين مثل هيتن، سادريوم، وفاريل. طبقا لهؤلاء، فإن " الأقاليم لا تتعلق بالمنظمات الرسمية كما كان عليه الحال في دراسات الاتحاد الأوربي، ولا معطاة، لكن، بالأحرى، مفهومة كما أن تكون بنيت وأعيد بناؤها في خضم عملية التحول العالمي. يكتب هيتن وسادريوم في ذلك" ليس هناك أقاليم طبيعية أو معطاة، لكن بنيت وأعيد بناؤها في سياق عملية التحول العالمي"، بالتالي، الإقليم ليس شكلا ستاتيكيا، ولكن دينامي في تطوره ومفتوح للتغير والتكيف، فحدود الإقليم متغيرة غير ثابتة، ووفقا للمقاربة البنائية فإن "الأقاليم تبرز كما نتكلم ونفكر بشأنها"، وبالتالي، من الممكن النظر إلى الأقاليم كبناءات ناتجة عن التفاعلات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدلا من النظر إليها كمناطق جغرافية معطاة سلفا، هذه النظرة المركزة على دور الخطاب السياسي، والعلاقات والتفاعلات الإنسانية والاجتماعية، أكدت دور العوامل المحلية وعبر الوطنية في تعريف الأقاليم وتطوير المؤسسات الإقليمية، كما ساهمت بشكل كبير في فهم الإقليمية كعملية سياسية.

إذن، وفقا للمقاربة البنائية، لا يمكن قراءة الأقاليم قراءة جغرافية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى ضرورة النظر للأقاليم على أنها "مبنية اجتماعيا" عبر التفاعلات الإنسانية، والخطابات السياسية، والتصورات الثقافية، وهو الطرح الذي ذهب إليه بيوزان ووايفر من خلال تأكيدهما أن الأقاليم "مبنية اجتماعيا" وان مركبات الأمن الإقليمي" تبنى بشكل اجتماعي من قبل أعضائها عن قصد (غالبا) أو عن غير قصد"، وهو ما يوافقه عليه "كاتزنستاين" بالقول أن "الأقاليم ليست مجرد ثوابت طبيعية"، لكنها، بدلا من ذلك، " ممارسات إنسانية متغيرة". "سادريوم"، هو الأخر، أكد أن "كل الأقاليم هي بناءات اجتماعية"، في ذات السياق، يجادل "إيمانويل أدلر" و"بيفرلي كراوفورد" بأن الأقاليم لا يجب أن تفهم "في ما يتعلق بالجوار الجغرافي، لكن بالأحرى فيما يتعلق بالتفاعل الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي الهادف بين الدول التي غالبا (لكن ليس دائما) ما تقيم في نفس الفضاء الجغرافي"، ويؤكد "أشاريا" ذلك حين كتب عن العوالم الإقليمية "يتضمن العالم الإقليمي الأنظمة الإقليمية، والمؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى الأقلمة الاقتصادية وعلاوة على ذلك، فإن العوالم الإقليمية ليست بناءات مادية فحسب، بل أيضا بناءات تصورية ومعيارية(..) تتضمن كلا من الدول والمجتمعات المدنية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتتخطاها إلى الفضاءات الإقليمية والعالمية الأخرى".

التأكيد القوي من قبل علماء الإقليمية الجديدة، أو الموجة الثانية للإقليمية، على أن الأقاليم هي "بناءات اجتماعية" لا يلغي دور العامل الجغرافي في تعريف وتحديد الأقاليم وتمييزها عن بعضها البعض، وهو ما يؤكده عدد من علماء الدراسات الإقليمية، وعلى رأسهم بيوزان، ولاك ومرغان، والمعبر عنه بالتخومية فالدول تولي اهتماما أكبر بالتفاعل وإدامة الصلات الايجابية مع دول الجوار الجغرافي، بدلا من سلك دروب الأمن والتعاون مع وحدات أبعد جغرافيا، كما أن الخلافات والنزاعات بين الدول تكون بين الدول المتجاورة أكثر مما تكون بين دول غير متجاورة.

أخيرا نصل إلى أن مفهوم الإقليم شكل، بحق تحديا لدارسي العلاقات الدولية، نظرا لاختلاف المنظورات التي نظر من خلالها لمفهوم الإقليم، فتشكلت ثلاث أصناف لمحاولة تعريف الأقاليم وتحديدها وتمييزها من بعضها البعض، الصنف الأول ركز على العامل الجغرافي والاعتمادية المتبادلة، أما الصنف الثاني فقد أكد على الانسجام والاتساق الثقافي كمتغير حاسم في تعريف الأقاليم وتحديدها، وأخيرا الصنف الثالث الذي ركز على المتغيرات الصورية، والفعل الخطابي، للممارسين مؤكدين أن الأقاليم مبنية اجتماعية، بدلا من كونها ثوابت جغرافية،

من ناحية أخرى. فإن الإقليمية القديمة التي برزت خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والتي دامت إلى غاية النصف الأول من ثمانينات القرن نفسه، قد تشكلت بموجب بنية الحرب الباردة ذات الثنائية القطبية، ومتحكم فيها من قبل الدول، وغالبا ما كانت لديها أجندات وغايات محددة وواضحة، أما الإقليمية الجديدة والتي ظهرت منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، فقد تشكلت في سياق بنية نظام دولي أحادي القطبية، إقليمية متعددة الأبعاد، وأجندة متنوعة من المواضيع والأهداف.

وبصرف النظر عن تركيز الدارسين على العامل الجغرافي، أو المكون الثقافي أو الفعل الخطابي، في تحديد وتعريف الأقاليم، فإنهم غالبا ما يميزون بين الأقاليم الكبيرة والمتوسطة، والصغيرة.

الأقاليم الكبيرة أو كما تعرف بالأقاليم العالمية معرفة من قبل "فريدريك سادربوم" على أنها: "وحدات إقليمية كبيرة أو أنظمة فرعية تحتل موقعا وسطا بين المستويين الوطني والعالمي"، مثل أوروبا أو الاتحاد الأوربي، في حين أن الأقاليم الصغيرة حسب "سادربوم" أيضا، فإنها "تتواجد بين المستويين الوطني والمحلي، تكون فرع وطنية أو عبر حدودية" وهي ما تسمى بالمحافظات أو المقاطعات. توجد دون الأقاليم الكبيرة " أقاليم فرعية أو أقاليم متوسطة" وكلمة فرعية أو ثانوية يجب أن تفهم فيما يتعلق بالأقاليم الكبيرة، إذ لا يمكن الحديث عن إقليم فرعي أو ثانوي من دون الإشارة إلى الإقليم الكبير، بمعنى لا وجود لإقليم فرعي في غياب إقليم رئيسي، فالعلاقة هنا علاقة الجزء بالكل، والإقليم الفرعي هو جزء من الإقليم الكبير فعلى سبيل المثال يعد كل من المغرب العربي

والخليج العربي إقليمين فرعيين بالنسبة للإقليم العربي، أما الأقاليم الصغيرة فقد نظر إليها تاريخيا على أنها أقاليم "فرع–وطنية" داخل الحدود الإقليمية للدولة الوطنية بشكل خاص (الإمبراطوريات سابقا).

جدول يوضح أنواع الأقاليم وفقا لتقسيمها الجغرافي

أنواع الأقاليم	الأقاليم الصغيرة	الأقاليم المتوسطة/الفرعية	الأقاليم الكبيرة
المدلول	التقسيمات الإقليمية داخل حدود الدولة (أقاليم دون الدولة)	بين مجموعة من الوحدات السياسية	تضم إقليمين متوسطين أو أكثر
مثال	مقاطعات ومحافظات دولة ما	الآسيان/الإكواس	إقليم شرق أسيا/الاتحاد الأوربي/الاتحاد الإفريقي

2- تعريف الإقليمية "الصيغة التقليدية/القديمة":

إن تحديد تعريف عام للإقليمية يعرف نوعا من الصعوبة، وذلك راجع إلى تعدد جوانب المفهوم وارتباطه بمجموعة من المعايير، وهي كمصطلح في العلاقات الدولية تشير إلى معنى عام **للهوية** يقصد به توحيد وتجميع الأهداف، مع خلق مؤسسات تعبر بشكل خاص أو أدق عن الهوية والمشاركة الجماعية للفعل ضمن الإقليم الجغرافي، ويمكن تصنيف الاتحاد الأوروبي مثلا من نتائج الإقليمية. يلاحظ من خلال هذا التعريف تركيزه على أهمية الإقليمية في الحفاظ على الهوية والتعبير عنها دون ذكر لمعايير محددة لها.

ولهذا اختلف الباحثين حول ما المقصود بالإقليمية التي ينهض عليها العمل الإقليمي وانقسموا إلى فريقين:

- **الفريق الأول:** رأى بوجوب عدم التمسك بمفهوم معين، حتى لا تقتصر الفكرة على حالات معينة من التجمعات.

- **الفريق الثاني:** يشكل الأغلبية يؤكدون على أهمية تحديد تعريف واضح للإقليمية كعمل جماعي يضم مجموعة من الدول.

ولهذا ارتبط مفهوم الإقليمية وارتكز على العوامل التالية:

***العامل أو المعيار الجغرافي:** معظم التعاريف التي تتحدث عن الإقليمية لا يغيب عنها العامل الجغرافي، ومن هنا فالإقليمية تتجسد من خلال إقامة تنظيم بين مجموعة من الدول تحكمها روابط جغرافية.

***العامل الثقافي والحضاري:** إن أساس التفاعلات الحديثة حاليا على المستوى الدولي، سواء كان من الجانب الواقعي أو من حيث الجانب النظري، تتخذ من الحضارة والثقافة مادة أساسية وخام في تحديد مختلف العلاقات القائمة، فالترابط الحضاري والتشابه في الظروف

والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية عوامل ضرورية في إحداث تنظيم إقليمي، وهذا ما يميز التنظيمات الإقليمية عن باقي التنظيمات الأخرى كالأحلاف العسكرية مثلا.

***العامل السياسي:** يعتبر بعض الباحثين أنه يجب التعبير عن الإقليمية باعتبارها أساسا تعبيرا عن واقع سياسي، إذ يعتبرون أن هدف كل تنظيم إقليمي هو تحقيق مصالح مشتركة لأعضائه، ومنه فالدول تتكتل لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو انتماءاتها الثقافية والحضارية.

وعليه يمكن التأكيد على أنه لإقامة تنظيم إقليمي فعال وجب توافر العوامل كلها، فهي تشكل كلا متكاملا يصعب فصله، فلو تم الاعتماد مثلا على المعيار الجغرافي فقط في تحديد الإقليمية فبماذا إذن يمكن تفسير عدم انضمام إسرائيل للجامعة العربية بما أنها تشكل امتدادا جغرافيا لأعضاء الجامعة؟ ولو تم الاعتماد على العامل السياسي فإن هذا سيشكل عائقا أمام عمل التنظيمات الإقليمية، إذ أن زوال المصلحة يؤدي لزوال الكيان في حين أنه من شروط التنظيم الإقليمي أو أي تنظيم آخر هو الثبات والاستمرارية، ولهذا فلإحداث تكامل إقليمي ناجح وجب الإلمام بكل هذه المعايير.

فالإقليمية إذن هي:" عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطر تنتمي إلى منطقة، وتنطلق الإقليمية من جغرافية واحدة، وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجالات التبادل التجاري وتدفقه. وتتمثل مميزات الإقليمية التقليدية في ما يلي:

– تنطلق الإقليمية من التعاون وتكثيف العلاقات خصوصا منها بين مجموعة من الدول من أجل الوصول لتحقيق التكامل حتى الاندماج بينها، يتم ذلك بإزالة الحواجز والقيود المختلفة المفروضة بينها سابقا،

– تتميز الإقليمية بكونها تتم بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية (إقليم جغرافي واحد أو متقارب على الأقل)، الاقتصادية (بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة)، السياسية (قد تتم بين دول ذات توجهات سياسية متشابهة).

إن الإقليمية أو الجهوية تعبر عن وجود إرادة سياسية بين مجموعة من البلدان المتقاربة جغرافيا لإحداث علاقات ذات طابع خصوصي بينها اعتمادا على عنصر التقارب الجغرافي كأداة للتضامن المصلحي، وتتمثل هذه العلاقات في تكوين مناطق تبادل حر أو اتحادات جمركية أو الاكتفاء باتفاقيات تفضيلية في المجال التجاري أو الانتقال إلى مستوى متقدم من الاندماج الإقليمي عن طريق إقرار سياسات شمولية وقطاعية مشتركة.

3- تعريف الإقليمية الجديدة:

3-1 التعريف: سوف نتطرق لبعض التعاريف لتحديد مصطلح الإقليمية الجديدة في ما يلي:

- الإقليمية الجديدة نمط يخلط ما بين مرحلة مناطق التجارة الحرة ومناطق أعلى منها فهي تهدف إلى تنمية وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تحرير السلع بين الأطراف وهي بذلك لا تتجاوز الإطار المعروف لمناطق التجارة الحرة ولكنها في نفس الوقت لا تملك الشروط اللازمة لقيام المراحل الأكثر تقدما كما أن التطور ليس من أهدافها.

- الإقليمية الجديدة نمطا مختلفا يقوم على أساس الالتزام الذاتي بالتحرير ويتم تعميم النتائج على سائر أعضاء التكتل وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بل وعلى الدول أخرى خارجه، وهو ما يعرف **بالإقليمية المفتوحة•** مثل تكتل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك APEC).

- الإقليمية الجديدة ترتيبات تكاملية إقليمية أكثر تعقيدا وتشابكا، سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي، حيث تنشئ علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل، ولا تقتصر فقط على أعضائه، كما أنها لم تعد قاصرة على التجارة فقط، بل تمتد أيضا إلى الاستثمار الذي يحتل أولوية متقدمة في العديد من التكتلات الكبرى الجديدة، باعتباره القوة الدافعة للتجارة، بل المتسببة في تنميتها، بالإضافة إلى العديد من المجالات الجديدة الأخرى.

- يستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون أو المحتوى الاقتصادي والتجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي، ويعكس اختلاف مضمون التفاعلات في النموذجين التقليدي، الحديث مجموعة واسعة من الاختلافات بين النموذجين، سواء من ناحية دوافع النشأة أو من ناحية البيئة التي يمارس فيها النظام تفاعلاته.

• **الإقليمية المفتوحة: Open Régionalisme** تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.

– يقصد بالإقليمية الجديدة تلك الجهود التي تستهدف التعاون في مجالات التجارة والاستثمار.

– كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات:

أ– أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل.

ب– أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم.

ج– أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

وقد ظهرت الإقليمية الجديدة في شكلين أساسيين:

أ– تكتلات تجارية قائمة على فرضية تسهيل العلاقات التجارية بين دول الأعضاء، تنطلق في شكل مناطق للتجارة الحرة وقد تتطور لتصل لدرجة الاتحاد الاقتصادي.

ب– تكتلات صناعية قائمة على فكرة التخصص وتقسيم العمل في صناعة واحدة أو مجموعة من الصناعات بين دول الأعضاء.

بناء على ما سبق ذكره من تعاريف يمكن استخلاص التعريف الموالي للإقليمية الجديدة: "هي نشوء ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول النامية حول دول متقدمة تتولى بدورها قيادة المجموعة وتهدف في إطار سياسة إستراتيجية إلى تذليل معوقات تدفق التجارة بين المجموعتين بغض النظر عن كونها متجاورة أو بعيدة عن بعضها البعض".

3–2 سمات الإقليمية الجديدة: اتسمت عموما بالسمات التالية:

– سرعة إنشاء المجالات الاقتصادية الكبرى والتوسع فيها، وهو ما سيظل ملمحا دائما للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

– ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.

– اتساع التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وظهور نظم تكاملية عبر الإقليمية معقدة، ومتباينة، تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة مع غير الأعضاء،

– تضم بعض المشروعات التكاملية القائمة قوى اقتصادية كبرى، مما قد يكون لها أثر كبير على الأطراف الأخرى في التكتل، وعلى عمل النظام التجاري متعدد الأطراف ككل،

– قد يفسر التغير الطارئ على خصائص التكامل الاقتصادي الطبيعة التصاعدية لبرامج التكامل الإقليمي، حيث ذهب إلى أبعد من مجرد التجارة الخالصة أو التكامل الأسواق في صورة مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية، لتقترب أكثر من حالة التكامل الاقتصادي التام،

– أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه متعدد القطاعات تغطى نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا إستراتيجية وليس فقط تجارية،

– تركز الترتيبات التكاملية الجديدة، بمختلف صورها، على الاستثمار وسوق العمل، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئة، وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي.

– أصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية، فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، تهدف بعض الترتيبات الإقليمية إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة والخدمات الحيوية كالاتصالات، والنقل الجوي، والمشتريات الحكومية، وتجانس المعايير، وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدرا محدودا وجزئيا من التحرير نظرا لصعوبة التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف،

– كلفت مصالح الأعمال قوة دفع إضافية للحكومات، لدفعها للتفاوض حول ترتيبات تجارية إقليمية متعددة القطاعات لتحرير الأسواق وفرص الاستثمار.

3-3 أسباب ظهور الإقليمية الجديدة: إن عودة ظاهرة انتشار الإقليمية الجديدة تعود إلى عدة عوامل أهمها:

– تخوف العديد من دول العالم من أن تتحول أوربا إلى قلعة حصينة أقل انفتاحا على العالم الخارجي في إطار السوق الأوربية المشتركة.

– تحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة مناوئة للتكتلات الإقليمية إلى سياسة مشجعة ومشاركة لها خاصة بعد إعلانها عن تكوين منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا ثم المكسيك.

– تفكك الاتحاد السوفياتي، وتحول دول وسط وشرق أوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط، إلى أخرى تعتمد على عمل قوى السوق،

– تخلي غالبية الدول النامية عن سياسات الإحلال محل الواردات وإتباعها لسياسات أكثر توجها للخارج،

– إدراك الدول، وخاصة الدول النامية منها أن الانضمام إلى التكتلات الإقليمية وسيلة لعملية اندماجها في الاقتصاد العالمي.

3-4 الفرق بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة:

– **النطاق الجغرافي:** حسب الصيغة التقليدية فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا، لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين،

– **الخصائص الإقليمية:** يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

– **الخصائص الاجتماعية والثقافية:** ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة، وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

– **الدوافع السياسية:** فالدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي،

– **تحرير التجارة:** في هذا الجانب نجد الصيغة القديمة تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها،

– **عدم اشتراط المعاملة بالمثل:** حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فغن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما،

– **نطاق التجارة:** الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق

التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير،

– **تحرير عناصر الإنتاج** "**رأس المال**": نجد في الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي، أما بالنسبة للصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما،

– **تحرير عناصر الإنتاج** "**العمل**": بالنسبة للصيغة التقليدية فإنه يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد، وبخصوص الصيغة الجديدة فإنه غير متاح بالنسبة للدول الأقل تقدما،

– **تنسيق السياسات:** حسب الصيغة التقليدية فإن السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما،

– **القائم بالتوجيه في التكامل:** في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات،

– **المرحلة النهائية:** نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال،

جدول رقم 1 يبين أهم الفروق بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة

الخصائص	الإقليمية التقليدية	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق المن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأكثر تقدما	غير مجاز مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية بهدف إحلال محل	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز

	الواردات على المستوى الإقليمي	بالتصدير
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العناصر: العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية ويستكمل عند الإتحاد	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال

المصدر: محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها في الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد07، (1997)، ص15.

جدول رقم 2 يبين أهم الفروق بين الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
تاثرت بمنطق الحرب الباردة، وفرضت من الخارج عن طريق القوتين العظميين	تأثرت بمنطق ما بعد الحرب الباردة، طورت من داخل الأقاليم
انطوائية، وحمائية	منفتحة، ومرتبطة بالعولمة
موضوعات محددة وضيقة (تجارية أو أمنية بالأساس)	موضوعات شاملة ومتعددة الأبعاد(اقتصادية، سياسية، أمنية، ثقافية..)
عضوية ضيقة	عضوية شاملة ومفتوحة
ظاهرة أوربية	ظاهرة عالمية ومتباينة
دولاتية التمركز وتحت سيطرة الدولة، خصوصا المنظمات الإقليمية ما بين الحكومية	تتضمن الدول، الأسواق وفواعل المجتمع المدني في أشكال مؤسساتية عديدة

Source Source: Björn Hettne, Fredrik Söderbaum, "Regional Cooperation: A Tool for Addressing Regional and Global Challenges", In: Report for International Task Force on Global Public Report for International Task Force on Global Public Goods Goods, (Stockholm: Ministry of Foreign Affairs, 2004), p183.

جدول رقم 3 يبين من الناحية الاقتصادية التمييز بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
قامت على الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي	تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد وفقا للتخطيط المركزي والقرارات السياسية	تخصيص الموارد عن طريق قوى السوق
دفعتها الجهود الحكومية والقطاع العام	يدفعها القطاع الخاص
التكامل أساسا في السلع الصناعية	التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار
تتعامل مع الحواجز الجمركية	تعميق الاندماج عن طريق التنسيق بين السياسات (التكامل العميق)

وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل تقدما (نموا)	معاملة مماثلة (متساوية) لكافة الأطراف مع السماح بفترات للتكيف (للتأقلم)

المصدر: محمود محي الدين، "الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك"، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، (يناير 1998)، ص 291.

3-5 إيجابيات وسلبيات الإقليمية الجديدة: يترتب على الترتيبات الإقليمية الجديدة العديد من الايجابيات والسلبيات يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- إيجابيات الإقليمية الجديدة:

- من شأن تحرير الأسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين أن يفضيا إلى أفضل توزيع ممكن لعوامل الإنتاج بصورة عامة، وإلى زيادة الإنتاجية والتعجيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية بصورة خاصة، إضافة إلى التخصص وتقسيم العمل حيث يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل.

- ترقية المنافسة مما يمكن من رفع القدرة والكفاءة للآلة الإنتاجية في الدول النامية، مما يساهم في إعادة تأهيل القطاع ودفع عملية الإصلاح والتعديل الهيكلي وضبط استراتيجيات صناعة جديدة لدول الجنوب.

- تتضمن اتفاقيات الإقليمية الجديدة في كثير من الأحيان برامجا لتحديث الصناعة وإعادة تأهيل المؤسسات لدول الجنوب من خلال التعاون في الميدان العلمي والتقني مشروعات في مجال الجودة والمواصفات، جذب الاستثمار، تنويع الصادرات، التنافسية، تحسين نظم الإدارة. كل ذلك يساهم في رفع كفاءة وتأهيل المؤسسات المحلية وتحسين مناخ الاستثمار.

- حالة النفاذ للمنطقة التفضيلية وما ينتج عنها من مكاسب بسبب اتساع نطاق المنطقة وتحسن شروط دخول منتجاتها إلى السوق الأوسع بعد إتمام إجراءات العضوية ضمن الاتفاقيات التفضيلية المنعقدة بين الدول المتقدمة والنامية.

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج، ونقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية، كما تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تغيير استراتجياتها الصناعية وتفعيل عملية الخوصصة التي تقلص من حجم القروض الداخلية والخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم وفتح كلي أو جزئي لرأسمال الشركة.

- يرتكز دعاة الإقليمية الجديدة إلى ضرورة دعم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاستثمارات المباشرة وإزالة العوائق في وجه الاستثمارات الخارجية فهي إضافة إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج تساهم أيضا في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية، كما تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الجنوب في تغيير

استراتيجياتها الصناعية وتفعيل عملية الخوصصة التي تقلص من حجم القروض الداخلية والخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم وفتح كلي وجزئي لرأسمال الشركة.

ب- سلبيات الإقليمية الجديدة:

- لم تأخذ الإقليمية الجديدة بعين الاعتبار أولويات وشكل ومضمون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما بخصوص أثر الاستثمارات على العمالة فيمكن أن لا تكون بالمستوى المطلوب خاصة إذا اعتمدت على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال.

- الأثر السلبي على الصناعات الوليدة إذا لم يكن الاتفاق حازما لحمايتها من المنافسة الدولية إلى حين الوقوف والقدرة على مواجهة الشركات الأخرى.

- زيادة حدة المنافسة بعد الانضمام للمنطقة التفضيلية.

- بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر يجب الإشارة إلى أن الإقليمية الجديدة لم تأخذ بعين الاعتبار أولويات وشكل ومضمون تدفق الاستثمارات، فالاستثمارات المباشرة هي التي تهم الاقتصاديات النامية، وفي هذه المرحلة تحديدا حيث بنيتها الاقتصادية بحاجة إلى استثمارات مباشرة تتضمن إقامة مشاريع حقيقية كبناء مصانع، استصلاح الأراضي، أما الاستثمارات غير المباشرة في محفظة الأوراق المالية والتي تتضمن شراء سندات وأسهم الشركات المحلية وشراء عملات البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، مثل هذه الاستثمارات وفي ظل الظروف الراهنة تمثل خطرا حقيقيا على اقتصاديات الدول النامية، حيث من جهة أخرى الوضع الراهن فإن اقتصاديات الدول النامية ضعيفة من حيث البنية ومن جهة أخرى طبيعة الاستثمارات المالية خطرة لأنها تحقن الاقتصاديات الوطنية الضعيفة بعوامل عدم السيطرة نتيجة إمكانية تصفية هذه الاستثمارات في أية لحظة.

- بالنسبة للمشتريات الحكومية فإن الاتفاقيات المنظمة تفتح الباب على مصرعيه للمنتجين والمصدرين الأجانب كافلة لهم حق المشاركة في المناقصات للحصول على العقود، وهو ما يؤدي إلى تجريد المؤسسات الوطنية والمستثمرين المحليين من الأفضلية التي كانوا يتمتعون بها من امتياز التعاقد والحماية من المنافسة الأجنبية.

- تعتبر الدول النامية مستورد صافي للخدمات وبالتالي فإن تحرير الخدمات على المستوى العالمي لن تستفيد من الدول النامية.

- انضمام الدول النامية لاتفاقيات التجارة مع الدول المتقدمة يملي عليها القيام بعملية تحرير أوسع تمس قطاع الخدمات، لكن في ظل استمرار السياسات والأوضاع كما هي عليها، فإن

مؤسسات الخدمات ستكون في وضعية غير تنافسية وبالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وضعف مستويات أدائها.

– ضياع الفرصة التاريخية لاقتصاديات الدول النامية في تشكيل أسواقها الوطنية فالوضع الراهن يجعل من مضمون الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه نوع من المغالاة التي تحاول تجاوز حدود السياق التاريخي والنظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا.

– اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية وبقدر ما تتيح من فرص لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما تكون هنالك مضار تتمثل في عملية تحرير بعيد المدى للاستثمار الأجنبي المباشر أو المشتريات الحكومية وقواعد جديدة بشأن جوانب معينة من سياسة المنافسة وقواعد أكثر صرامة بشأن حقوق الملكية الفكرية ومراعاة معايير العمل والمعايير البيئية، إضافة إلى الاتفاقيات الملزمة بإجراء عملية تحرير تجارة السلع أوسع وأعمق بكثير مما هو متفق عليه في إطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية مما يفضي إلى ممارسة ضغوط على البلدان النامية لكي تقطع على نفسها من التزامات التحرير في هذا المجال.

– عملية تحويل التكنولوجيا للدول النامية مما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية عملية غير محققة غالبا.

وعليه وبناء على ما سبق ذكره من إيجابيات وسلبيات للإقليمية الجديدة يمكن استخلاص أن إيجابيات الإقليمية الجديدة والمكاسب المترتبة عنها هي التي كانت وراء الاتجاه المتزايد وراءها، في حين نجد في المقابل السلبيات المترتبة عنها تشكك في الاتفاقيات الإقليمية الجديدة وتجبر الدول النامية على إعادة النظر قبل الانضمام إلى أي تكتل إقليمي قاري.

4– مفاهيم أخرى قريبة من الإقليمية: هناك مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الإقليمية، التي تشكل في بعض الأحيان أساسا للإقليمية وفي أحيان أخرى تنجر عنها، ومثال ذلك ما يلي:

– **الإقليمية السياسية:** تعني تجمع جغرافي بين مجموعة من الدول المتقاربة والتي تشترك في عدد من الخصائص المشتركة، وبينها مستويات هامة من التفاعل، والتي تتمتع بمؤسسات تعاونية من خلال بنى رسمية متعددة الجوانب.

– **السياسة الإقليمية: إن** السياسة الإقليمية للدول تعبر في الغالب عن النمط المعتمد في السياسات الخارجية للدول إزاء الدول الأخرى، خاصة دول الجوار الإقليمي التي تشترك معها في رابطة الانتماء المشترك للإقليم. ولتحقيق سياسة إقليمية ناجحة على الدول أن تتنازل عن بعض سيادتها لصالح الوحدة الإقليمية (رؤية دستورية. كونفدرالية)، ولهذا تعرف السياسة الإقليمية على أنها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر، وتعبر عن أهداف ومصالح محددة ضمن

إطار الوحدات الأخرى في الإقليم، مع افتراض أن يؤدي ذلك إلى دفع الدول الأخرى ضمن الإقليم إلى التفكير بالتعاون الإقليمي سعيا وراء أداء سياسي أكبر انطلاقا من اهتمامات ومحددات إقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي فإن السياسة الإقليمية تحدد وفق منحنين:

أ- سلوك صادر عن وحدات الإقليم إزاء موقف داخل أو خارج الإقليم يعبر عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم.

ب- سياسة الجزء إزاء الكل أي دولة تجاه الإقليم وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ والأهداف وطبيعة المتغيرات.

- **مفهوم الأقاليمية:** يقصد بها العلاقات المؤسسية بين كتل أو تنظيمات إقليمية تقع في قارات أو أقاليم متباينة على أساس متعدد الأبعاد، وهذا ما يعبر عليه من خلال مفهوم الإقليمية الجديدة.

- **مفهوم الأقلمة:** ناقش المنظرين ثلاث مراحل من الأقلمة:

*المرحلة الأولى: هي مرحلة ما قبل الإقليمية: حيث الإقليم المحتمل وجوده يشكل وحدة اجتماعية وجغرافية.

*المرحلة الثانية: كلا من القنوات الرسمية وغير الرسمية للتعاون الإقليمي تخلق عملية التأقلم.

*المرحلة الثالثة: هي نتيجة لعملية التأقلم، أين الإقليم يطور هوية متميزة، قدرة مؤسساتية، الشرعية...الخ.

أما **التأقلم** يشير إلى العملية التجريبية التي تؤدي إليها مأسسة الأقاليم، التي قد تكون مولدة إما من فواعل ضمن الإقليم، أو من خلال قوى من خارج المنطقة الجغرافية.

- **قائمة المراجع:**

- عادل ثابت فتحي، النظرية السياسية المعاصرة، ط1، مصر، الدار الجامعية الجديدة، 1997.

- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة-، ط 1، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

- أحمد الراشدي، ناصيف يوسف حتي، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

– جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

– مارتن غريفيتش وتري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

– محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، ط1، مصر، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

– هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971–1994، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

– فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية–العربية، والعربية–الدولية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

– محمد السيد سليم، "المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن العشرين"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 167، يناير 2007.

– سعيد الصديقي، الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، **المستقبل العربي**، العدد 332 (أكتوبر 2006).

– قشي عشور، نظرية مركب الأمن الإقليمي دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015.

– أحمد حسين الريدي، السياسة اليمنية الإقليمية في ظل المتغيرات الدولية (1995–2005)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

– لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

– محمود محي الدين، "الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 131، (يناير 1998).

– محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها في الفكر التكاملي"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد07، (1997).

- روابح عبد الرحمان، لباز لمين،" التكامل الاقتصادي القاري –الإقليمية الجديدة–، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد 3، العدد1، مارس 2012.

- سليم عشور، بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد– دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجا، جامعة باتنة–1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

–Björn Hettne, Fredrik Söderbaum, “Regional Cooperation: A Tool for Addressing Regional and Global Challenges”, In: Report for International Task Force on Global Public Report for International Task Force on Global Public Goods Goods, Stockholm: Ministry of Foreign Affairs, 2004

–David held and Anthony Mc Grew and An others, Global transformations politics and culture, U.K, polity press,1999.

–Louise Fawcett, Andrew Hurrell (eds.), Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order (Oxford: Oxford University Press, 1995).